مؤشر

ترجمات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . السبت 19 أغسطس 2023

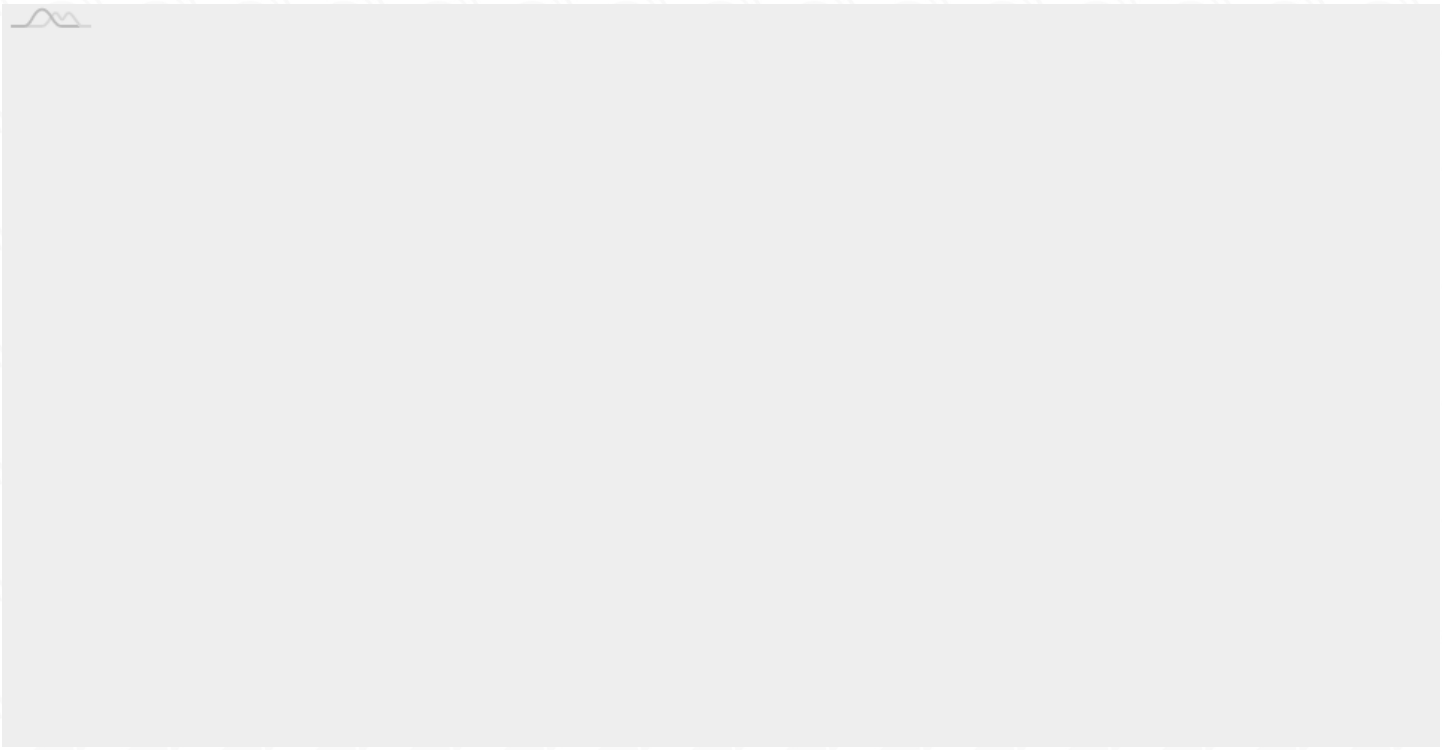

شينخوا: قناة السويس المصرية تعلن نجاحها في تزويد أول سفينة بالطاقة الخضراء

(اقتصاد . شينخوا)

قالت وكالة شينحو الصينية إن الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس أعلنت يوم الجمعة عن نجاح تزويد سفينة دولية بالميثانول بالطاقة الخضراء.

وقالت الهيئة في بيان «هذه الخطوة هي الأولى من نوعها في مصر».

هذا جزء من الاستراتيجية المصرية لاستعادة دورها في توفير خدمات الوقود للسفن، وهي خطوة مهمة لتعظيم فوائد موانئ مصر على البحر المتوسط والبحر الأحمر.

ومرت أول سفينة تعمل بالطاقة الخضراء، مملوكة لمجموعة الشحن الدنماركية ميرسك، عبر قناة السويس في رحلتها من آسيا إلى أوروبا. وجرى تزويدها لما يقرب من ست ساعات بمقدار 500 طن من الميثانول الأخضر في ميناء شرق بورسعيد يوم الخميس.

وأضاف البيان أن الهيئة تخطط لتحويل موانئها إلى مركز إقليمي لتزويد السفن بالطاقة التقليدية أو الخضراء في ضوء مساعيها لتوطين صناعة الطاقة الخضراء وتحقيق قيمة مضافة لموقعها الفريد.

خلال مؤتمر الأمم المتحدة كوب 27 لتغير المناخ الذي عقد في منتجع شرم الشيخ المصري في نوفمبر 2022، وقع أكبر منتجي الهيدروجين الأخضر في العالم والقادة البحريون بيانًا مشتركًا يلتزمون فيه بالتبني السريع للوقود الأخضر القائم على الهيدروجين لإزالة الكربون بالكامل بحلول عام 2050.

في عام 2022، وقعت مصر سلسلة من الصفقات مع شركات الطاقة الموجودة في الهند والنرويج وألمانيا والإمارات العربية المتحدة لإنشاء مرافق إنتاج الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء في منطقة قناة السويس، مع تعهد الشركاء الأجانب باستثمار أكثر من 40 مليار دولار أمريكي في المجموع بحلول عام 2030.

ميدل إيست أي: ضابط بالجيش كان على متن طائرة احتجزت في زامبيا، حسب تقارير

(ترجمات . ميدل إيست آي)

اهتم موقع ميدل إيست أي بالتقارير التي تحدثت عن وجود ضابط بالجيش المصري على متن الطائرة التي احتجزتها السلطات الزامبية وكانت تحمل مبالغ مالية بالدولار وأسلحة.

ووفقًا للموقع البريطاني، فقد أفادت تقارير أن رائدًا في الجيش المصري كان على متن طائرة خاصة تحمل ملايين الدولارات نقدًا وذهبًا وأسلحة، استولت عليها السلطات الزامبية في وقت سابق من هذا الأسبوع، حسبما زعمت

تحقيقات مفتوحة المصدر.

وجرى الكشف عن أسماء خمسة مصريين كانوا على متن الطائرة المستأجرة في رسالة مسربة أرسلها محاموهم على ما يبدو إلى ناسون باندا، المدير العام للجنة مكافحة المخدرات في زامبيا.

وتنص الرسالة على أن المحامين يتصرفون نيابة عن الأفراد المذكورين وأنهم محتجزون منذ 13 أغسطس.

وبحسب التقارير عمل أحد الأفراد المذكورين في الرسالة بوصفه مساعداً للملحق العسكري يحمل رتبة رائد في السفارة المصرية في واشنطن عامي 2011 و 2012، وفقاً لأرشيف وزارة الخارجية الأمريكية.

وأضاف الموقع أن هناك شخص آخر ورد اسمه في الرسالة كان تاجر ذهب يمتلك عديداً من متاجر المجوهرات في مصر.

اتصلت ميدل إيست آي بالسفارة المصرية في واشنطن للتعليق لكنها لم تتلق رداً بحلول وقت النشر.

ووصلت الطائرة الخاصة إلى العاصمة الزامبية لوساكا قادمة من القاهرة واحتجزتها السلطات الزامبية يوم الثلاثاء.

ووجد أنها تحتوي على أكثر من 5.69 مليون دولار نقداً، و 602 سبيكة ذهب مشتبه بها، وخمس مسدسات بها 126 طلقة ذخيرة.

وألقي القبض على عشرة أشخاص على متن الطائرة - ستة مصريين وهولندي وإسباني ولاتفي ومواطن زامبي - في انتظار مزيد من التحقيق.

وقال باندا للصحفيين إن الطائرة كان من المفترض أن تعود إلى مصر بعد تنفيذ بعض الصفقات التجارية في زامبيا.

وفقاً للرسالة المزعومة التي أرسلها إريك سيلوامبا وجالاسي ولينياما للمحاماة- وهي شركة محاماة مقرها زامبيا - إلى دائرة مكافحة المخدرات، كان ركاب الطائرة لا يزالون رهن الاحتجاز حتى يوم الخميس.

لم تستطع ميدل إيست أي التحقق على نحو مستقل من صحة الرسالة.

لم يستجب مكتب المحاماة لطلب الموقع للتعليق بحلول وقت النشر.

ولم تعلق السلطات المصرية رسمياً على العملية الزامبية، ومنذ ذلك الحين حذفت وسائل الإعلام المصرية، التي تحدثت في البداية عن احتجاز الطائرة، التقارير ذات الصلة.

لكن مصدرا مصريا لم يذكر اسمه قال لوكالة الأنباء الحكومية إن الطائرة مملوكة للقطاع الخاص و «اجتازت جميع عمليات تفتيش السلامة والأمن وفق أعلى المعايير المطبقة في جميع المطارات المصرية».

وأضاف المصدر أن «الطائرة ليست طائرة مصرية».

ولا توجد تفاصيل أخرى عن أصول الطائرة.

ووفقاً لموقع زامبيان أوبزرفر، ربما كان هناك ما لا يقل عن أربع طائرات أخرى في المطار ربما كانت مرتبطة

بالطائرة المصادرة.

ميدل إيست أي: ترحيل مصريين من البحرين بتهمة الإرهاب 'لأسباب سياسية'

(ترجمات . ميدل إيست آي)

سلط تقرير نشره موقع ميدل إيست أي الضوء على ترحيل مصريين اثنين من البحرين كانا يقيما منذ ثماني سنوات واللذين اعتقلا في وقت سابق هذا الشهر.

وقال الموقع البريطاني إن مصريين اثنين اختفيا لمدة أسبوعين بعد إلقاء القبض عليهما في البحرين في وقت سابق من هذا الشهر عادا للظهور مرة أخرى في الحجز المصري بتهم تتعلق بالإرهاب، وفقًا لمنظمة حقوقية الإنسان ومصدر مطلع.

وكان سيد العاجز، رجل أعمال يبلغ من العمر 59 عامًا، ومحمد حسنين، مهندس كمبيوتر يبلغ من العمر 45 عامًا، يعيشان في البحرين منذ أكثر من ثماني سنوات عندما اعتقلا في 2 أغسطس.

لمدة أسبوعين، كافحت عائلاتهم للحصول على إجابات حول مكان وجودهما. وقالوا إنهم يعتقدون أن المذكرات، التي قدمتها مصر واستخدمتها لاعتقالهم في البحرين، صدرت لأسباب سياسية.

توجه حكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، الذي يتولى منصبه منذ 2014، بشكل روتيني اتهامات بالإرهاب ضد المعارضين السياسيين السلميين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنتقدين.

وقال محامي العاجز إسماعيل رشيد يوم الأربعاء إن موكله موجود في مصر وإن الاثنين حضرا اجتماعا مع السلطات. في وقت لاحق، أخبر مدى مصر أن العاجز متهم بتمويل وتولي قيادة جماعة إرهابية.

وقال مصدر مطلع، رفض ذكر اسمه لأنهم غير مخولين بالتعليق على القضية، إن العاجز حكم عليه غيابيا في قضية أخرى في 2015 أو 2016، وكان هذا الحكم على الأرجح هو الذي استُخدم في مذكرة اعتقاله في البحرين.

وقال المصدر إن العاجز نفى التهم الجديدة بالكامل ويحاول الشروع في إجراءات ضد الإدانة السابقة التي صدرت أثناء وجوده في البحرين.

أمرت نيابة أمن الدولة العليا باحتجازهم لمدة 15 يومًا.

بعد ذلك، في وقت متأخر من يوم الجمعة، قالت الجبهة المصرية لحقوق الإنسان إن حسنين محتجز أيضًا في مصر ومثل أمام نيابة أمن الدولة بالقاهرة مع العاجز يوم الأربعاء.

وذكرت الجبهة أنه متهم أيضًا بالانضمام إلى جماعة إرهابية وتمويلها.

تأتي قضايا الرجلين في الوقت الذي واجه فيه عشرات المصريين الذين يعيشون في الخارج خطر الترحيل - أو الترحيل الفعلي - في السنوات الأخيرة، وكثير منهم بسبب مواقفهم السياسية المزعومة.

كما أثارت جماعات حقوقية وخبراء الأمم المتحدة مخاوف بشأن استخدام أوامر التوقيف التي وزعها مجلس وزراء الداخلية العرب، وهو هيئة أمنية تابعة لجامعة الدول العربية، للقبض على أفراد مطلوبين في المنطقة لأسباب سياسية.

ولا يزال من غير الواضح الجهة التي أصدرت أو عممت مذكرات توقيف العاجز وحسنين.

بلومبرج: مصر تعيد تعيين محافظ البنك المركزي مع اقتراب خفض قيمة العملة مرة أخرى

(اقتصاد . بلومبيرغ)

اهتمت وكالة بلومبرج الأمريكية بإعادة تعيين حسن عبدالله قائمًا بأعمال رئيس البنك المركزي المصري في ظل أزمة اقتصادية وتوقعات بخفض جديد للعملة المصرية. .

وقالت الوكالة إن مصر أعادت تعيين حسن عبد الله محافظًا للبنك المركزي بالإنابة ولكن دون منحه فترة ولاية كاملة مدتها أربع سنوات، تاركة مقاليد السياسة النقدية في أيدي مصرفي مخضرم أشرف على عدة جولات من خفض قيمة العملة ومن المحتمل أن يضطر لخفض الجنيه أكثر.

منّح عبد الله، 63 عامًا، تمديدًا لمدة عام واحد، وفقًا لإعلان في الجريدة الرسمية، بعد توليه منصبه بالنيابة بعد الاستقالة المفاجئة لطارق عامر في أغسطس 2022. وشغل عبد الله سابقًا مناصب عليا في البنك العربي الأفريقي الدولي وهو أيضًا مؤسس بانثر أسوشيتس، وهي شركة استشارات مالية.

حالة من عدم اليقين

وتشير الوكالة إلى أن التمديد القصير يخلق قدرًا من عدم اليقين للمستثمرين بعد أن ترأس عبد الله السياسات التي ساعدت مصر في الحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار من صندوق النقد الدولي. لكن نهجه ترك السوق في حالة توتر حيث تكافح البلاد مع تضخم قياسي وسط أسوأ أزمة للعملات الأجنبية منذ سنوات.

قالت وكالة موديز سيرفيس الأسبوع الماضي إنها سوف تستمر في مراجعتها لخفض تصنيف مصر غير الاستثماري - والذي بدأ في مايو - حيث تزن الوكالة التقدم المحرز في أجندة الإصلاح الحكومية مقابل عوامل تشمل أدلة على مزيد من الضعف في السيولة الخارجية.

وأضافت الوكالة إلى أن عبد الله يُمثل المسار المغاير لسلفه الذي دعم منذ فترة طويلة استقرار الجنيه. لكن بينما تحرك المحافظ الجديد للسماح بخفض الجنيه بأكثر من الثلث مقابل الدولار خلال الفترة التي قضاها في المنصب، فإن قيادته لم تحقق حتى الآن الوعود بالسماح للسوق بتحديد سعر الصرف.

ورث عبد االله تحديات عدة، إذ واجهت مصر والتي تعد واحدة من أكبر مشتري القمح في العالم أزمة اقتصادية متصاعدة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا. وتصاعدت الضغوط مرة أخرى على الجنيه بينما تكافح مصر لتأمين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتدفقات إلى سوق ديونها المحلية.

تخفيض آخر للجنيه

وتلفت الوكالة إلى أن المحللين يتوقعون على نطاق واسع انخفاضًا آخر في قيمة العملة، ولكن ليس قبل أن تبني السلطات احتياطيات كافية من العملات الأجنبية لإدارة الانتقال.

في عهد عبد االله، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بشكل حاد ثلاث مرات، مما جعلها تتجاوز ذروتها خلال أزمة العملة المصرية 2016-2017. ومع ذلك، لا يزال المؤشر القياسي البالغ 19.25٪ أقل من التضخم بأكثر من 17 نقطة مئوية.

بينما أشار عبد االله في خطاب عام نادر في أبريل إلى أن ارتفاع تكاليف الاقتراض لا يمكن أن يفعل الكثير لاحتواء التضخم الناجم عن مشكلات العرض، قال صندوق النقد الدولي إن على السلطات «استخدام أدوات السياسة النقدية» المتاحة لها - وخاصة أسعار الفائدة - لتهدئة الأسعار.

يتمتع المحافظ الجديد بدعم أقوى من مجتمع الأعمال من سلفه، الذي قاد البنك المركزي لمدة سبع سنوات تقريبًا ودافع عن السياسات التي دعمت الجنيه.

تحديـــات

وأوضحت الوكالة أن التحدي الذي يواجه عبد االله الآن هو كسب المستثمرين وصندوق النقد الدولي، الأمر الذي أخر المراجعة الأولى لبرنامج الإنقاذ في البلاد الذي كان من المتوقع أن يكتمل في مارس. لقد كان الصندوق ينتظر تنفيذ السلطات للإصلاحات بما في ذلك مرونة حقيقية للعملة.

ساعد عبد االله في إحراز تقدم مع صندوق النقد الدولي بعد تعيينه الأولي. وفي سعيه لتلبية بعض مطالب صندوق النقد الدولي، ألغى البنك المركزي بعض برامج الإقراض المدعومة ونقل البعض الآخر إلى وزارة المالية، وهي خطوات سهلت الموافقة على قرض مصر.

لكن الجنيه ظل مستقرًا لعدة أشهر، مما يُبقي على التناقض مع السوق السوداء المحلية حيث يكون متاحًا بمستوى أضعف من البنوك.

قد تضع المخاوف بشأن التضخم والاستقرار الاجتماعي في البلد الذي يزيد عدد سكانه عن 104 ملايين نسمة قيودًا على السياسة. ولا تزال مصر مدركة للمخاطر منذ أن ساعدت أزمة تكلفة المعيشة في إطلاق انتفاضات الربيع العربي قبل أكثر من عقد بقليل.

لا تزال الأولوية العاجلة لعبد االله هي تأمين ما يكفي من النقد الأجنبي لتخفيف أزمة العملة الصعبة الشحيحة وتسوية تراكم طلبات الدولار من المستوردين والشركات الأخرى.

بدأ النقص في السلع الاستهلاكية يتراجع خلال فترة عبد االله حيث قلص الإجراءات التي أبقت بعض السلع عالقة في موانئ مصر لأشهر وفرض ضوابط على الواردات جعلت أزمة ندرة الدولار أسوأ.

لكن في الوقت الحالي، لا يمكن لجميع الشركات الوصول إلى العملة الصعبة من البنوك، ويرجع ذلك جزئيًا إلى اكتناز الشركات والأشخاص القلقين بشأن خفض جديد محتمل لقيمة العملة.

سي إن إن: تقرير حقوقي يفيد أن مصر ناقشت خيارات أقل فتكًا قبل مقتل مئات المتظاهرين

(سياسية . CNN)

اهتمت شبكة سي إن إن الأمريكية بالتقرير الذي صدر عن المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والذي كشفت فيه المنظمة الحقوقية أن هناك خيارات أقل فتكًا كانت مطروحة أمام الحكومة المصرية قبل فض رابعة في عام 2013.

ووفقًا للشبكة، وبعد عقد من مقتل مئات المصريين في يوم واحد عندما فرقت قوات الأمن اعتصامًا احتجاجيًا في القاهرة، زعم تقرير جديد أصدرته جماعة حقوقية تزامنًا مع ذكرى المذبحة أن السلطات ناقشت لكنها رفضت في النهاية خيارات أقل فتكًا لتفريق المظاهرة.

وشهدت مصر أحد أكثر أيامها دموية في 14 أغسطس 2013، عندما استخدمت قوات الأمن أسلحة آلية وناقلات جند مدرعة وجرافات لسحق اعتصام في ميدان رابعة العدوية بالقاهرة، حيث تجمع الآلاف من المصريين لأسابيع للاحتجاج على عزل الجيش الرئيس المنتخب ديمقراطيا محمد مرسي.

وقدرت الروايات الرسمية عدد القتلى بنحو 600 شخص، من بينهم عديد من أفراد قوات الأمن. وتعتقد جماعات حقوقية الإنسان أن الخسائر الحقيقية كانت أعلى من ذلك. واتهم المتظاهرون الدولة بتنفيذ مذبحة جماعية، فيما تزعم السلطات أن متظاهرين مدججين بالسلاح هاجموا الشرطة.

في أعقاب الواقعة الدامية، شُكلت لجنة وطنية للتحقيق في الاحتجاجات، بما في ذلك تفريق المتظاهرين ونتائجها المميتة. ونشرت اللجنة ملخصًا تنفيذيًا من 57 صفحة للنتائج التي توصلوا إليها في عام 2014، منها سبع صفحات فقط تناولت فض رابعة.

خيارات أقل فتكًا

وأشارت الشبكة إلى أن التقرير الكامل سُلم إلى عبد الفتاح السيسي، الجنرال السابق الذي أطاح بمرسي قبل أن يصبح رئيسًا. ومنذ ذلك الحين، لم تفرج حكومة السيسي عن التقرير.

في تقرير نُشر يوم الاثنين، قالت المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، وهي جماعة حقوقية بارزة، إنها حصلت على النص الكامل للتحقيق، الذي تقول إنه يصل إلى أكثر من 700 صفحة، وأصدرت ما قالت إنها تفاصيل رئيسة حذفت في الملخص الذي نُشر قبل تسع سنوات. وقالت المبادرة في تقريرها إنها حصلت على النص «من مصدر موثوق به بشرط عدم الكشف عن هويته».

ومن بين التفاصيل أن قوات الأمن نظرت في خيارات متعددة حول كيفية فض الاعتصام، قبل أن تختار في النهاية استخدام القوة المميتة، وفقًا للتقرير.

وفي حين تضمن ملخص 2014 سطرًا واحدًا يقول إن الحكومة كان لديها «بدائل»، إلا أنه لم يحدد ماهية هذه البدائل أو يوضح النقاش بين قوات الأمن حول ما يجب القيام به.

وقال حسام بهجت، المدير التنفيذي للمبادرة المصرية، إن أهمية النص الكامل للتحقيق هي أنه يتضمن «نصوص شهادات الشهود» التي تظهر كيف قرر المسؤولون تفريق الاحتجاج.

وأوضح بهجت أن هذه هي المرة الأولى التي يكون لدينا فيها دليل رسمي، مضيفًا أن الوزارة نظرت في خيارين بالتفصيل، وسبب التخلي عنهما قبل العملية.

يستشهد تقرير المبادرة بشهادة تقول إن اللواء مدحت المنشاوي أدلى بها للجنة التحقيق، الذي ترأس عملية الفض وأصبح فيما بعد مساعد وزير الداخلية لقوات الأمن المركزي.

وقال المنشاوي للجنة إن السلطات ناقشت خيارات أقل فتكًا لفض الاعتصام، بما في ذلك قطع المياه والكهرباء، وكذلك محاصرة الميدان لمنع وصول الإمدادات الغذائية إلى المتظاهرين، بحسب التقرير..

لكن المنشاوي قال إن السلطات قررت أن هذه الخيارات كانت ستستغرق وقتا أطول لإنهاء الاحتجاجات وستؤدي إلى «إزعاج سكان المنطقة».

وقال المنشاوي لوسائل إعلام محلية في 2020 إن الخطة كانت لتفريق المظاهرة سلميا حتى بدأ المتظاهرون في مهاجمة قوات الأمن، لكنه لم يشر إلى الجدل داخل قوات الأمن حول الخيارات الأخرى المفصلة في تقرير المبادرة.

وذكر التحقيق أن «الحكومة كانت منقسمة بين تفريق التجمع بأي ثمن في فترة زمنية قصيرة، أو تفريقه بتكلفة أقل ولكن على مدى فترة زمنية أطول».

وبحسب تقرير المبادرة، قال المحققون في ذلك الوقت أيضًا إن «الإدارة المصرية كانت مخطئة أيضًا في سياستها المتمثلة في تفريق الاعتصام».

سلمية المتظاهرين

ولفتت الشبكة إلى أنها تواصلت مع وزارة الداخلية للتعليق على تقرير المبادرة.

كما تتعارض التفاصيل الواردة في تقرير المبادرة مع ملخص 2014، الذي قال إن الاعتصام «لم يكن سلميًا لا قبل ولا أثناء الفض»، حتى لو «بدأ على هذا النحو».

وقال تقرير المبادرة نقلاعن التحقيق إن «العدد الأكبر من ضحايا رابعة كانوا من المدنيين الأبرياء الذين كانوا على الأرجح متظاهرين سلميين». واضاف ان «الذين حملوا السلاح وارهبوا المواطنين تمكنوا من الفرار من ميدان رابعة».

وبحسب المبادرة، يقول التقرير أيضًا إن قوات الأمن استخدمت الذخيرة الحية بطريقة «عشوائية وغير مناسبة»، وأنه لا يوجد «ممر آمن» يسمح بخروج أولئك الذين يرغبون في مغادرة الميدان بأمان وسط التفريق.

البحث عن المساءلة

بعد عقد من الزمان، لم تجري محاكمة أي من أفراد قوات الأمن المصرية، على الرغم من أن الملخص الذي صدر في عام 2014 خلص إلى أن المسؤولية عن الوفيات تقع على عاتق قادة الاعتصام وقوات الأمن. لكن في عام 2018، أصدرت محكمة مصرية 75 حكماً بالإعدام في محاكمة جماعية للمشاركة في الاحتجاجات بعد الإطاحة بمرسي. في عام 2021، أيدت محكمة النقض المصرية العشرات من تلك الأحكام.

وقالت منظمة العفو الدولية يوم الاثنين قف==في تقرير بعنوان «عقد من العار» في مصر، إن الذكرى السنوية العاشرة لمذبحة رابعة هي تذكير صارخ بكيفية تمكين الإفلات من العقاب على القتل الجماعي لأكثر من 900 شخص في هجوم شامل على المعارضة السلمية، وغياب أي ضمانات للمحاكمة العادلة في نظام العدالة الجنائية، وقسوة لا توصف في السجون على مدى العقد الماضي.

من جانبها، قالت هيومن رايتس ووتش في بيانها الخاص يوم الاثنين إن «السلطات المصرية فشلت منذ عقد في محاسبة أي شخص على أكبر عملية قتل جماعي في تاريخ مصر الحديث» ووصفت التفريق بأنه «جريمة محتملة ضد الإنسانية».

ويشير تقرير المبادرة إلى أن من بين التوصيات المقدمة إلى الرئاسة أنه «يجب إعادة فتح الملف» وأن الناجين والشهود الرسميين بحاجة إلى استدعاء لإجراء تحقيق قضائي.

وقال تقرير المبادرة نقلا عن التوصيات «هذا الجرح وجميع ضحاياه بحاجة إلى الإصلاح».

ولم يرد المركز الصحفي الحكومي المصري على طلب سي إن إن للتعليق على التقرير.

ورداً على سؤال حول الذكرى السنوية للمذبحة، قال متحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة في مؤتمر صحفي يوم الاثنين إنه لا يوجد شيء يضاف إلى ما قالته الأمم المتحدة في ذلك الوقت، ولكن «من حيث المبدأ، هناك دائما ضرورة للمساءلة».

وقال بهجت إن «من الواضح أنه ليس لدينا سبب لتوقع إعادة الإدارة المصرية الحالية فتح تحقيق، لأنهم لم يفعلوا ذلك خلال السنوات الـ 10 الماضية»، مضيفاً أن السلطات «قامت بحماية الجناة» أثناء محاكمة الناجين.

وقال بهجت إن الخيارين الواقعيين الوحيدين للمساءلة هما إما تغيير الوضع السياسي أو رفع القضية إلى محكمة دولية.

وقال «هذه جرائم تخضع للولاية القضائية العالمية في المحاكم الدولية حول العالم».

افتتاحية الجارديان حول مذبحة رابعة: نموذج لحملة القمع المصرية

(ترجمات . الجارديان)

خصصت صحيفة الجارديان اللبريطانية افتتاحيتها للحديث عن استمرار حملة القمع في بعد مصر بعد عشر سنوات من مذبحة رابعة التي راح ضحيتها المئات من المتظاهرين السلميين.

ووفقًا للصحيفة، فقبل عشر سنوات في مثل هذا هذا الأسبوع، وبعد أن استولى على السلطة مؤخرًا في انقلاب، أمر الجنرال عبد الفتاح السيسي الشرطة والقوات بقمع المتظاهرين العزل في وسط القاهرة. وقتل ما لا يقل عن 817 شخصًا في مذبحة رابعة، وربما أكثر من 1000 شخص. ولم تكن المذبحة نهاية الأمل فقط لمؤيدي الحكومة المخلوعة لجماعة الإخوان المسلمين، ولاولئك الآخرين الذين ما زالوا ملتزمين بمبدأ القيادة المدنية على الرغم من الاستبداد المتزايد للرئيس محمد مرسي، الذي أطاح به الجنرال السيسي. ولم تكن مجرد ضربة أخرى للتفاؤل والحماسة التي ألهمها الربيع العربي، الذي أصيب بالفعل بجروح قاتلة. لكنها كانت أيضًا بداية حُقبة جديدة من القمع، أثبت فيها الجنرال السيسي أنه أكثر قسوة من سلفه حسني مبارك. وقد حددت المذبحة في رابعة قالب طغيانه.

وتضيف الصحيفة أن تذكر الموتى أمر أكثر أهمية عندما لا يكون هناك احتمال متوقع للمساءلة عن المذبحة. وعلى الرغم من أن هيومن رايتس ووتش تعتقد أن عمليات القتل الوحشية من المرجح أن تشكل جريمة ضد الإنسانية، إلا أنه لم يواجه أي فرد من قوات الأمن المحكمة بشأنها.

سُجن عشرات الآلاف من السجناء السياسيين خلال العقد الماضي، وتصاعدت عمليات الإعدام. ولقي العشرات من «الإرهابيين» المزعومين مصرعهم فيما تصورهم السلطات على أنه تبادل لإطلاق النار لكن جماعات حقوقية تعتقد أنها عمليات إعدام خارج نطاق القضاء. وبات التعذيب مُتفشيًا. توفي مرسي، الرئيس الوحيد المنتخب ديمقراطيا في تاريخ مصر، أثناء محاكمته، بعد سنوات من الإهمال الطبيوو.

وترى الصحيفة أن هذه هي أسوأ أزمة حقوقية في التاريخ المصري الحديث - على الرغم من أن «الأزمة» تقلل من ثقلها، في الإشارة إلى وضع مؤقت بدلًا من نظام قمعي راسخ. قام الجنرال السيسي بإسكات التقارير المستقلة وهاجم المجتمع المدني وقمع مجتمع المثليين المصريين. لقد صمم على الترشح للانتخابات في عام 2018، لكنه ضمن استبعاد جميع المنافسين الجديين الموثوق بهم من المنافسة؛ ونتوقع المزيد من السلوك نفس في انتخابات عام 2024. إنه يناقش الحاجة إلى أفكار جديدة - ولكن في ظل القيادة القديمة ذاتها.

لقد روّج لنفسه في الداخل والخارج باعتباره حصنًا ضد التطرف الإسلامي، وجالبًا للأمن والازدهار. ومع ذلك، حولت السلطات المدارس إلى قواعد عسكرية مع تكثيف الهجوم ضد المسلحين في شمال سيناء، وأضحى الاقتصاد في حالة يرثى لها. لقد ضمن الرئيس سلطته من خلال توسع هائل في الاقتصاد العسكري، مما أدى إلى طرد الشركات الخاصة وإثراء رفاقه. لقد أهدر عشرات المليارات من الدولارات على العاصمة الإدارية الجديدة في الصحراء، وارتفع مستويات الديون المذهلة. وبطبيعة الحال، لعب الوباء، وكذلك الغزو الروسي لأوكرانيا، دورهم. لكن 60٪ من المصريين كانوا يعيشون بالفعل بالقرب من خط الفقر أو تحته في عام 2019 ولم يكن يستطيع الجنرال السيسي حتى إبقاء الأضواء مضاءة.

الداعمون الخليجيون الذين ضخوا عشرات المليارات من الدولارات لتحقيق الاستقرار في حكمه يطالبون الآن بشيء لعرضه في المقابل. ومع ذلك، لا يزال القادة الأوروبيون ملتزمين، حيث كثفت بريطانيا التجارة في أعقاب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. ويبدو أنها مترددة ترددًا ملحوظًا ومخجلًا في الضغط بجدية بشأن قضية الناشط البريطاني المصري علاء عبد الفتاح، الذي لا يزال محتجزًا دون وصول القنصلية. وأعطى ريشي سوناك الجنرال السيسي فرصة التقاط الصور التي أرادها بمصافحة في مؤتمر كوب 27 العام الماضي في مصر، بينما كان الناشط

على وشك الموت بسبب إضراب عن الطعام.

وتختم الصحيفة افتتاحيتها بالإشارة إلى ضرورة أن يتحدث رئيس الوزراء البريطاني الآن. فبعد عشر سنوات من رابعة، لا يوجد مبرر لقبول سجل الجنرال السيسي المروع.